مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الإصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الأخيرة
اسم الكاتب: م. هيفاء احمد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6808
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 02:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإصلاح السياسي في مصر في ظل الانتخابات الرئاسية الأخيرة

المدرس
هيفاء احمد محمد
رئيس قسم الدراسات الافريقية وكالة
مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد

المقدمة

لما كانت قضية الإصلاح هي قضية الساعة في العالم العربي اليوم بمختلف تياراته وقواه بما في ذلك الفكر الرسمي الذي يمثل وجهة نظر الحكام العرب، والتي تزايد الاهتمام بها بصورة واضحة خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، إثر الدعوات التي أطلقها (الرئيس الأمريكي جورج بوش)، بشأن ضرورة الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولذلك تهتم دراستنا بتحليل هذا الموضوع الذي أثار ردود فعل متباينة، بين من يقبل فكرة الإصلاح في حين يرفض الاملاءات الغربية التي يرى إنها في النهاية ستصب في صالح الولايات المتحدة والغرب، وبين من يقبل الإصلاح ويراه ضرورياً مع الأخذ بما فيه صالح الشعوب العربية وبين ثالث يرفض الإصلاح فكرة ومضموناً لأنه جاء بضغوط امريكية هدفها صالحها وصالح حلفائها وذلك عن طريق تقديمها المساعدات والتهديد بقطعها أو عن طريق الاملاءات والضغوط السياسية الموجهة للنظم السياسية العربية، ورأي أخير يرى إن الدعوة الأمريكية عن ضرورة الإصلاح في الشرق الأوسط فرصة تاريخية يجب اقتناصها لتحقيق الإصلاح الذي بقيت الأنظمة العربية ترفضه لأربعة عقود ويزيد[١].

وستحاول دراستنا تحليل دعوات الإصلاح في مصر، الدولة العربية الأكبر، والتي سيكون لنتائج الإصلاح، لو تحققت، آثارها على مجمل الدول العربية الأخرى.

وفي واقع الأمر فقد بدأت دعوات الإصلاح في مصر تتزايد خلال السنوات الأخيرة الماضية وقد لقيت دعماً معنوياً بالدعوات الغربية والأمريكية بشكل خاص، مما اثر على النظام السياسي الذي أقدم على تعديل المادة (٧٦) من الدستور والخاصة بطريقة اختيار الرئيس المصري، فبعد أن كان الاختيار يتم بواسطة مجلس الشعب يعقبه استفتاء شعبي، أصبح يتم بواسطة الانتخاب المباشر بين أكثر من مرشح، وبهذا التعديل فقد أعيدت السيادة للشعب، وسنناقش في هذه الدراسة دعوات الإصلاح الداخلية والخارجية وأثرها على تحقق الإصلاح من خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في أيلول ٢٠٠٥

[١] محمد عابد الجابري، في نقد الحاجة إلى إصلاح، ط.١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣.

لأول مرة في تاريخ مصر الحديث، ونتناول آفاق الإصلاح في ظل هذا التعديل الدستوري والانتخابات الرئاسية. وسنتناول الموضوع من خلال أربعة محاور:

الأول: ماهية الإصلاح(من خلال تقديم تعريفات عدة له).

الثاني: البيئة الداخلية في مصر في ظل دعوات الإصلاح.

الثالث: البيئة الخارجية التي دفعت لتحقيق الإصلاح.

الرابع: دعوات الإصلاح ومستقبلها في ظل الانتخابات الرئاسية.

المحور الأول: ماهية الإصلاح (تعريف الإصلاح).

هناك إجماع لدى النخب السياسية والثقافية العربية على استخدام كلمة الإصلاح، إلا إن استخدام هذه المفردة يخفي خلافات كبيرة في فهم معناها ودواعي استخدامها ومن الملاحظ أيضا أن ثمة استخداماً عشوائياً وغير دقيق لمفهوم الإصلاح وغياب الرؤية حول ماهيته ومقوماته وكان هناك ميل إلى تبني فكرة الإصلاح في خطاب غالبية القوى السياسية في السلطة وفي خارجها كشكل من أشكال التكيف مع الدعوات العالمية للإصلاح أو لأغراض التعبئة السياسية والشعبية أكثر مما هو قراءة دقيقة لحاجة المجتمع وطبيعة مشكلاته والحلول اللازمة في إطار مشروع واضح المعالم من زاوية الأهداف والقوى والوسائل فهناك تباين بين من يرغب في تجاوز الحال القائم نحو الأفضل والأحسن بما لا يتجاوز الإصلاح الجزئي وبين من يرغب بحدوث تغيير شامل[٢].

ويقصد بالإصلاح من الناحية اللغوية التغيير أو الانتقال من حال إلى حال أحسن أو التحول عن شيء أو الانصراف عنه إلى سواه وهكذا يندرج مفهوم الإصلاح السياسي ضمن عدة مفاهيم تتمحور حول عملية التحول السياسي ومنها التغيير/التحويل والتغير/التحول فالتغير أو التحول عملية غير إرادية من حيث كونها تحدث أو لا تحدث وهي عملية تخضع لقوانين الطبيعة والمجتمع المتحرك غير القابل للوقوف أو التعطل.... وهو على العموم يتجه نحو الأفضل إلا انه لا يسير دوماً في خط مستقيم فكثيراً ما تعترضه انتكاسات بسبب عوامل داخلية أو خارجية، أما التغيير أو التحويل فهو محاولة التدخل الواعي في سير عملية التغيير أي توفر إرادة الإصرار والقدرة على ضبطه والتحكم في مساره تجنباً للمخاطر وامالاً في تحقيق الوعود والأهداف المأمولة ولو حاولنا تفسير الإصلاح بأنه تغيير فأنه يعني الانتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي وقد ورد في معجم العبارات السياسية على أنه الرغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية[٣].

وقد وضعت تعريفات عدة للإصلاح السياسي اتسم بعضها بالاختصار المفيد وأخرى بالتوسع وسنورد بعضها مع التحليل، حيث عرف قاموس أكسفورد الإصلاح بأنه((تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء التي تعاني من النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة، إزالة التعسف أو الخطأ، والإصلاح يحوي فكرة التقدم التي تنطوي جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير

[٢] أكرم البني، في مفاهيم التغيير والإصلاح والتحديث، جريدة الحياة، العدد١٥٦٩٤، ٢٠٠٦/٣/٢٤.

[٣] جفال عمار، المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي، من ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ، على موقعها على الانترنيت٣/أيار/٢٠٠٦، ص٢.

الأكثر ملاءمة من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني))[٤] إن التعريف الوارد أعلاه يقدم تعريفاً شاملاً للإصلاح ولا يعرف تحديداً الإصلاح السياسي، والذي يعد جزءاً مهماً من هذا التعريف الاشمل.

وفي تعريف آخر يقدمه هانتغون يرى إن الإصلاح هو(عملية تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم ديمقراطية)[٥]، أما هذا التعريف فحدد الإصلاح بأهم نتائجه إلا انه لا يحاول أن يقدم تفسيراً أوسع لمعنى الإصلاح وعن كيفيه تحقيق الإصلاح السياسي أو وسائله أو غيرها. ويعرفها آخرون بأنها (عملية تقضي بإعادة النظر في المبادئ ومراجعة القيم السياسية السائدة بسبب عدم صلاحها أو مواكبتها لروح العصر ومتطلباته والتوجه نحو الالتزام بمبادئ وقيم جديدة بديلة.... إلا إن التغيير لا يقتصر على المبادئ بل يستوجب أن يعقبه تغيير في القيادة السياسية ومن ثم تغيير في هياكل السلطة وفي طريقة ممارسة السلطة التي تؤدي بالنهاية إلى تغييرات هيكلية وبنيوية تؤثر على مخرجات النظام)[٦].

وفي تعريف شامل قدمه مؤتمر عقدته مؤسسات المجتمع المدني بين (١٢-١٤اذار/٢٠٠٤) بخصوص الإصلاح السياسي في الإسكندرية عرفه بأنه ((يقصد بالإصلاح السياسي جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمع قدماً في غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية)) وان الديمقراطية الحقيقية هنا قد تختلف في أشكالها أو مظاهرها وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر ولكن جوهرها يظل واحداً فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطة، وتقوم على احترام جميع الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية كما تقتضي هذه الديمقراطية الحقيقية، مع كفالة حرية التعبير بجميع صورها وأشكالها وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والاعتماد على الانتخابات الحرة بشكل يضمن تداول سلمي للسلطة وحكم الشعب وتحقيق أقصى قدر من اللامركزية والتي تتيح للجماعات المحلية حرية التعبير عن نفسها ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة بما يعني القضاء على الفساد في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان[٧]، لقد حاول هذا التعريف شمول عملية الإصلاح السياسي من جميع جوانبها، إلا إن المؤتمر

---

[٤] **تيسير محسن، في محاولة أولية للتأصيل(في مفهوم الإصلاح)مجلة الرؤية، صادرة عن السلطة الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، نقلا عن موقع الصحيفة على الانترنيت ٢٠٠٥/٨/٢٢.**

[٥] **جفال عمار، مصدر سبق ذكره، ص٢.**

[٦] **المصدر نفسه، ص٣.**

[٧] **احمد يوسف ألقرعي، دور المجتمع المدني في الإصلاح العربي، السياسة الدولية، العدد١٥٦، نيسان٢٠٠٤، ص٩٥.**

المنعقد في الإسكندرية لم يكتف بتقديم تعريف الإصلاح بل أضاف مجموعة من المبادئ لتحقيق الإصلاح السياسي:

١. الإصلاح الدستوري والتشريعي.
٢. إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية.
٣. الإصلاح التشريعي والديمقراطي.
٤. إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون.
٥. التصديق على منظومة المواثيق الدولية والعربية.
٦. تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية.
٧. إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.
٨. تشجيع إجراء قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق[٨].

ومن خلال هذه المبادئ سنحاول دراسة تجربة الإصلاح السياسي في مصر من خلال بيئتها الداخلية والخارجية ومن خلال نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

المحور الثاني: البيئة الداخلية:

فرضت قضية الإصلاح والتغيير السياسي نفسها على كل القوى والتيارات السياسية المصرية، والتي دعت الكثير منها لتحقيق الإصلاح وقدمت اجتهادات فردية وجماعية في كيفية تحقيق الإصلاح وماهيته حيث دخلت في حوارات مع السلطة والحزب الحاكم حول هذا الموضوع إلا انها لم تصل إلى نتيجة في هذه الحوارات، وسنتناول ابتداءاً النظام السياسي المطلوب تغيير آلياته:

أولا: طبيعة النظام السياسي المصري:

طبقاً لدستور عام (١٩٧١) المعمول به الآن، فأن النظام المصري نظام رئاسي تجتمع فيه الصلاحيات بيد رئيس الجمهورية الذي هو ممثل السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ويشارك مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة للدولة، وتنص المادة (١٤١) من الدستور على أن يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء، ومن حقه أن يعفيهم من مناصبهم وقد أتاح الدستور للرئيس حق إصدار القوانين بتفويض من مجلس الشعب عند الضرورة[٩] وباتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير في غيبة مجلس الشعب[١٠] وباتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة الخطر حتى في ظل انعقاد مجلس الشعب ومن دون تفويض منه إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق عمل مؤسسات الدولة لأداء دورها الدستوري، كما سمح الدستور لرئيس الجمهورية إعلان حالة

[٨] **المصدر نفسه، ص٩٥.**

[٩] **المادة١٠٨ من دستور ١٩٧١ المعمول به ألان نقلاً عن ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص١١٧.**

[١٠] **المادة ١٤٧من الدستور، المصدر نفسه، ص١١٨.**

الطوارئ من دون قيد دستوري سوى الموافقة اللاحقة لمجلس الشعب على الإعلان والموافقة المسبقة على تجديده[١١].

والملاحظ توسع الحالات التي منح الرئيس فيها سلطات استثنائية، أما بالنسبة للطريقة التي يتم اختيار الرئيس بها وعدد الدورات الرئاسية فقد نص دستور ١٩٧١ طبقاً للمادة (٧٦) من الدستور(قبل أن يجري تعديلها)[١٢] إن مجلس الشعب يرشح الرئيس المرشح بناءاً على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل فإذا حصل المرشح على أغلبية ثلثي الأعضاء أو على الأغلبية المطلقة أي أكثر من نصف الأعضاء في دورة ثانية للتصويت على المرشح الرئاسي في مجلس الشعب ثم يعرض الترشيح على الشعب لاستفتائه والخيار هو الموافقة أو الرفض بدون بديل لمرشح الحزب الحاكم، ويعد رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء وتنص المادة (٧٧) من الدستور بعد إن تم تعديلها عام ١٩٨٠ على إن مدة الفترة الرئاسية ست سنوات ويجوز إعادة انتخاب الرئيس لمدد أخرى بدون قيود، وكان النص قبيل التعديل يحظر تولي الرئاسة لأكثر من مدتين متتاليتين[١٣].

لقد منح الرئيس في الدستور صلاحيات واسعة بدون قيود، مع منحه صلاحيات استثنائية، استخدمت في بعض الحالات بدون ضرورة، وهو في موقع لا يجعله خاضعاً للمساءلة أو المحاسبة من أي طرف في الدولة، هذه الطبيعة الشخصية للسلطة توضح أهم سمات النظام المصري، أما الجزء الثاني من السلطة التنفيذية[١٤] والمتمثلة بالحكومة المؤلفة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم حيث يشرف رئيس الوزراء على وضع سياسات الدولة العامة بإشراف من مؤسسة الرئاسة ويقوم بتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات[١٥] وهو بهذا خاضع لسلطة رئيس الجمهورية.

أما السلطة التشريعية الممثلة بمجلس الشعب وهو هيئة شعبية منتخبة وفقاً للقانون الذي يحدد نظام الانتخاب والدوائر الانتخابية، عدد أعضائه حالياً ٤٤٤ منتخباً و١٠ معينين من قبل رئيس الجمهورية[١٦]، أما اختصاصاته فهي مناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة، وإقرار السياسة العامة للدولة ووضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة، كما يمارس المجلس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية (تحديداً الوزارة) كما تتمتع بحق سحب الثقة من احد نواب رئيس الوزراء أو الوزراء طبقاً

---

[١١] المادة ١٤٨ وللمزيد من التفاصيل انظر ثناء فؤاد عبد الله، المصدر نفسه، ص١١٧.

[١٢] للمزيد من التفاصيل انظر المحور الرابع من الدراسة.

[١٣] ثناء فؤاد، مص٢در سبق ذكره، ص١١٨.

[١٤] حسن نافعة، خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة(ملفات خاصة) على موقع الجزيرة على الانترنيت، ص٤.

[١٥] من مهام مجلس الوزراء إصدار القرارات الإدارية وإعداد المشروعات القوانين والموازنة والخطة العامة وعقد القروض ومتابعة تنفيذ القوانين وتسيير الأجهزة الإدارية في الدولة، المادة ١٥٦ من الدستور.

[١٦] كان عدد أعضاء مجلس الشعب طبقاً للدستور(٣٨٧) ألا ان هذا العدد تصاعد مع ارتفاع الكثافة السكانية للشعب المصري.

للمادة (١٢٦) بعد استجوابه بناءاً على اقتراح أعضاء المجلس ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس[١٧].

إن السلطات الممنوحة للمجلس محدودة حتى في التشريع، إلا أن ما يعمق أزمة السلطة التشريعية في مصر هي الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الحاكم في مجلس الشعب مما يجعل المجلس خاضعاً لسلطات الرئاسة بصورة أكيدة. وترى الباحثة (أماني قنديل) أن الممارسة الفعلية لعمل السلطتين التنفيذية والتشريعية تكشف عن هيمنة السلطة التنفيذية وتقلص دور السلطة التشريعية في المبادرة باقتراح مشروعات القوانين أو إدخال أي تعديل على ما تقدمه من اقتراحات وهو ما يؤدي في النهاية إلى أن تصبح عملية التشريع نابعة من خارج المجلس[١٨]. كذلك إن كون الأغلبية لصالح الحزب الحاكم الذي يترأسه الرئيس المصري جعله متحكماً بالأغلبية البرلمانية التي لم تقف في وجه إرادة الرئيس بصورة مطلقة،وفي واقع الامر أن الدستور منح علوية للرئاسة والممارسة السياسية عززت هذه العلوية[١٩]. أما على صعيد قوى المجتمع المدني فندرسه من خلال الآتي.

ثانياً: القوى السياسية المعارضة:

١.الأحزاب السياسية:

كان النظام الحزبي المعتمد في مصر طبقاً لدستور ١٩٧١، هو نظام الحزب الواحد، إلا أن الدستور لم يقيد حرية الرئيس في إدخال أية تعديلات يراها، فأقدم (الرئيس الراحل أنور السادات) بعد حرب تشرين ١٩٧٣ على الانتقال من صيغة الحزب الواحد إلى تعدد المنابر في إطار هذا الحزب، وهو أيضا الذي قرر الانتقال إلى التعددية السياسية، بدعوى أن ثورة تموز عام ١٩٥٢ قد أكملت تحقيق أهدافها وضرورة إحداث التغييرات الضرورية باتجاه تعزيز الديمقراطية، وقد حرص الرئيس أنور السادات في بداية التجربة الحزبية على أن يبقى بعيداً عن الأحزاب السياسية، ويبقى حكماً فوق الجميع، مفضلاً أن يعهد لرئيس الوزراء برئاسة الحزب الحاكم، غير إن تجربة التعددية لم تتطور، وحوصرت بجملة من القوانين سيئة الصيت[٢٠]، حيث أُنشأت ثلاثة أحزاب بصورة اصطناعية في عام ١٩٧٧، ورفضت لجنة الأحزاب التابعة للدولة قبول أي طلب لتأسيس الأحزاب، وتشكلت معظم الأحزاب بأحكام قضائية، ومع ذلك فأن النظام الحزبي قد جُمد بصورة عملية بسبب تدخل الدولة في الانتخابات العامة، وحصر نشاط الأحزاب داخل المقرات واختزالها عملياً في الصحف الحزبية مما وسمها بالضعف وقلة التأثير وترتب على ذلك أن ابتعدت أنشط الكوادر عن الحياة السياسية والحزبية كما اتسعت الهوة بين الحياة السياسية والبنية الرسمية للأحزاب[٢١].

---

[١٧] **ثناء فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.**

[١٨] **المصدر نفسه، ص١١٩.**

[١٩] **للمزيد من التفاصيل انظر حسن نافعة، خصائص الحكم في مصر، مصدر سبق ذكره، ص٤.**

[٢٠] **المصدر نفسه، ص٥.**

[٢١] **محمد السيد سعيد، اختيار محركات الإصلاح السياسي كما يراه النظام المصري، ملفات خاصة، مصدر سبق ذكره، ص٢.**

وكذلك منحت لجنة الأحزاب[٢٢] (التابعة لوزارة الداخلية) التي أنشأتها السلطة المصرية، صلاحيات في منع تشكيل الأحزاب الجديدة أو تجميد نشاط أي حزب أو تعطيل صيغته أو وقف أي قرار من قراراته، عن طريق الحصول على حكم من محكمة الأحزاب بصفة مستعجلة لحل أي حزب أو تصفية أمواله لو وجهت له اتهامات بزوال شرط من شروط تأسيسه أو غيرها. مما جعل الأحزاب تحت رحمة السلطات[٢٣].

وقد أدت هذه السياسات إلى إضعاف الأحزاب السياسية التي لم تستطع أن تمتلك تأثيراً على الواقع السياسي في مصر، أو اختراق الأغلبية التي ينالها الحزب الوطني الحاكم في الانتخابات التشريعية والمحلية.

وبالرغم من وجود التعددية الحزبية، فأنها اتسمت بأنها مقيدة وذات طابع شكلي يختصر الحياة السياسية في الحزب الحاكم الذي يرأسه رئيس الجمهورية الأمر الذي يجعل الدولة أداة للحزب الحاكم وأعضائه رغم إنها دولة الجميع كما يشير الدستور. وكذلك فأن الأحزاب السياسية في مصر عامة عانت وما زالت تعاني من أزمتها الخاصة فهي في معظمها كيانات خاوية بلا جماهير حقيقية بل هي اقرب للمنابر الفكرية أو الإعلامية، مثل حزب الوفد وحزب مصر ٢٠٠٠ وغيرها، ما عدا قلة منها، أما البقية فتكاد تكون غير معروفة للغالبية العظمى من المواطنين، وإذا كانت القيود السياسية والقانونية تشكل سبباً في هزالها وضعفها، فأن إخفاقها في تجديد خطابها السياسي والفكري وتطوير هياكلها التنظيمية والالتزام بتطبيق الديمقراطية الداخلية وبناء قيادات. تسهم في حالتها المتردية[٢٤]. وفي ظل هذه الأزمة التي تعانيها الأحزاب كان لقوى غير شرعية كحركة الإخوان المسلمين المحظورة قانوناً دور ابرز في الحياة السياسية.

٢.حركة الإخوان المسلمين:

لا يمكن التقليل من دور حركة الإخوان المسلمين التي تمتلك فعالية مؤثرة في المجتمع، والتي استطاعت، رغم عدم امتلاكها الشرعية القانونية، أن تنال تصويتاً شعبياً لمرشحيها في الانتخابات التشريعية وفي انتخابات النقابات ومؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال تحالفها مع أحزاب أخرى، أو تقديمهم كمستقلين، وكان للحركة دور في تصعيد دعوات الإصلاح من خلال تنظيمها المظاهرات والاحتجاجات، وكذلك حققت اختراقات على صعيد المجتمع المصري من خلالها نشاطاتها الاجتماعية[٢٥].

---

[٢٢] **تألفت لجنة الأحزاب من رئيس مجلس الشورى(رئيساً) وعضوية وزراء العدل والداخلية والدولة لشؤون مجلس الشعب وثلاثة من غير المنتمين لأي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية أو نوابهم، ويشترط لصحة الاجتماع حضور الوزراء الثلاثة مع واحد أو أكثر من أعضاء اللجنة ، وللمزيد من التفاصيل انظر صلاح عبد المقصود، المجتمع المدني والإصلاح السياسي، ملفات خاصة، مصدر سبق ذكره،ص٣.**

[٢٣] **المصدر نفسه، ص٤.**

[٢٤] **حسنين توفيق إبراهيم وحامد ماجد القويسي، الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي في مصر- مجلة المستقبل العربي، العد ٣٢٦، نيسان ٢٠٠٦ ،ص٥٥.**

[٢٥] **انظر اعتقالات في مصر، كفاية تصعد والحزب الحاكم تمسك بترشيح الرئيس، على موقع dw- world.De على الانترنيت ٢٠٠٥/١/٢٤، ص٢، وانظر أيضا الأخوان المسلمون يخرجون عن الصمت، على موقع b.b.c.arabia.com، ١٣/أيار/٢٠٠٥ ،ص(١-٣).**

٣. الحركة المصرية من اجل التغيير(كفاية):

ظهرت هذه الحركة على الساحة المصرية في صيف ٢٠٠٤ في شكل تجمع لمثقفين وأساتذة جامعات ومحامين، كنتيجة لضعف الأحزاب والقوى السياسية، عارضوا التمديد للرئيس مبارك لفترة حكم جديدة، وعارضوا بشدة توريث الحكم لنجل الرئيس وقد رفعت الحركة شعارات لا للتمديد لا للتوريث.. وقد نشأت الحركة بناء على تجمع لعدد من المثقفين الذين بدأوا في تكوينها و التي اعتمدت على إصدار بيانات في الصحف، وبدأو في اكتساب أرضية جديدة في الحياة السياسية وتوسع نطاق عملهم باكتساب أنصار جدد، وطورت الحركة برنامج عملها ببدئها الدعوة للتظاهر السلمي في أماكن تجمع خاصة بالمحافظات، تعبيراً عن احتجاجها على الأوضاع ومطالبتها بالإصلاح، وقد ضمت الحركة أعضاء جاءوا من توجهات حزبية وسياسية مختلفة (فهناك وفديون- إخوان- ناصريون- ماركسيون ومستقلون)، وقد برزت هذه الحركة في إطار دعوات الإصلاح من خلال اعتمادها طرق جديدة في التعبير عن الرأي، وقد استطاعت أن تحصل على تأييد شعبي لمسعاها في المطالبة بالإصلاح، خاصة إنها تميزت بطريقة تنظيمها كحركة عن الأحزاب السياسية المصرية.

٤. مؤسسات المجتمع المدني المختلفة:

ومن أبرزها النقابات: لقد عرفت مصر التنظيمات النقابية منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث ظهرت أول نقابة للمحامين عام ١٨٧٦، وتبعتها نقابات للمحامين الشرعيين والأطباء والصحفيين، وقد منحت النقابات سلطات وصلاحيات واسعة كونها احد أجنحة السلطة الشعبية، إلا أن امتلاك النقابات لهذه الصلاحيات دفعت جماعة الإخوان المسلمين أن تسعى للسيطرة عليها من خلال المشاركة في انتخابات مجالس إدارتها مما جعل هذه الحركة إحدى أهم القوى الضاغطة على النظام في موضوع الإصلاح، وخاصة في ظل ضعف الأحزاب السياسية وافتقادها لأسباب التطور، فقد برز الدور السياسي للنقابات المهنية في المواجهة مع السلطة[٢٦]، وباتت تعنى بالسياسات الاقتصادية وخاضت نضالاً في ملف الحريات والإصلاح التشريعي ودعمتها حركات حقوق الإنسان التي طالبت بضرورة إصلاح ملف حقوق الإنسان في مصر[٢٧].

وفي مقابل هذه القوى السياسية والثقافية المعارضة للنظام برزت قوى اجتماعية وسياسية مؤيدة له ومتحالفة معه، وتحديداً جماعات رجال الإعمال وأصحاب رؤوس الأموال والنفوذ الاقتصادي والسياسي الذين اتجهوا نحو العمل السياسي بغية نيل الحصانة البرلمانية وبغية نيل الدعم الحكومي لنشاطهم الاقتصادي، وقد تغلغلوا في المؤسسات والأجهزة الحزبية في سبيل تعزيز امتيازاتهم، حيث ضمت (أمانة القاهرة للحزب) عدداً من رجال الأعمال المصريين، ومما يلفت النظر إن الغالبية العظمى من رجال الأعمال

---

[٢٦] **حركة كفاية هل تتحول إلى حزب، على الموقع التالي على الانترنيت.egypt.Com عين جورج إسحاق (خبير تربوي) منسقاً للحركة التي ضمت أعضاء من اتجاهات مختلفة. انظر جورج إسحاق منسق الحركة، من ملفات خاصة، مصدر سبق ذكره، ص١.**

[٢٧] **صلاح عبد المقصود، المجتمع المدني والإصلاح السياسي ، مصدر سبق ذكره، ص٣، وللمزيد من التفاصيل انظر ثناء فؤاد، مصدر سبق ذكره، ص(١٢٨-١٣٢)**

المشاركين في الحياة السياسية هم من أعضاء الحزب الحاكم والأقلية منهم من أعضاء حزب الوفد[٢٨].

أما تحالف رأس المال مع السلطة السياسية فقد كان على حساب المواطن البسيط، وكانت الكثير من السياسات الاقتصادية التي طبقتها الدولة على حسابه - في ظل تراجع الدولة عن تقديم الخدمات إلى المواطن وانسحاب الدولة من الكثير من مهامها في السنوات الأخيرة في ظل عمليات الخصخصة والهيكلة والتثبيت الاقتصادي[٢٩] التي أضرت كثيراً بمستوى معيشة الشعب المصري.

لقد عمد النظام إلى اتباع سياسة الليبرالية الاقتصادية التي هدفت لرفع العبء الاجتماعي عن كاهل الدولة، إلا إن هذه الليبرالية الاقتصادية لم تقابل بليبرالية سياسية ديمقراطية فعالة، هذا التدهور الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والسياسية الخانقة وانغلاق أفق التغيير والجمود السياسي دفعت القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للمطالبة بضرورة الإصلاح السياسي والاجتماعي الشامل ، وقد تدعمت هذه المطالب بالضغوط الخارجية، التي بدأت الولايات المتحدة بتوجيهها للنظام السياسي المصري.

المحور الثالث: البيئة الخارجية:

أولا: الضغوط الأمريكية:

اتجهت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١/ أيلول/٢٠٠١ إلى تغيير لهجتها السياسية تجاه العالم العربي والإسلامي، بدعوى إن منبع الإرهاب العالمي هو من هذه المجتمعات بسبب شيوع ظاهرة الاستبداد ومنع المشاركة السياسية وغلق أفق التغيير في جميع هذه الأنظمة، أو معظمها على الأقل، لهذا عمدت إلى طرح مبادرة الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير بدعوى تجفيف منابع الإرهاب، حيث عدت الرؤية الأمريكية إن من أسباب خروج (الإرهابيين) لضرب الولايات المتحدة، إن هؤلاء عانوا في بلدانهم انسداد طريق التغيير السياسي والمشاركة السياسية، مما أدى لتعزيز ظاهرة الاغتراب السياسي التي تعني إحساس هؤلاء الشباب بعدم السيطرة على مصيرهم وعدم التحكم في مستقبلهم مما أدى لانضمام بعضهم إلى الجماعات الإرهابية التي قامت أولا بتوجيه حنقها إلى نظمها السياسية ثم اتجهت إلى الإرهاب العالمي. وبالحقيقة إن الولايات المتحدة تحاول أن تبرئ سياستها من خلق الإرهاب، كأنها لم تكن هي التي خلقت هذه الحركات المتطرفة أو على الأقل استخدمتها في تحقيق سياستها خلال العقود الثلاث الأخيرة[٣٠]. على كل حال، وتأسيساً على هذه النظرية طُرح المشروع الأمريكي للإصلاح السياسي بالمنطقة والذي عد مصر والسعودية هي القاطرة التي ستشد بلدان الشرق الأوسط نحو الإصلاح الديمقراطي وينطلق مشروع مبادرة الشرق الأوسط الكبير من حقيقتين في غاية الأهمية إن هناك تدهوراً كبيراً في الأوضاع العربية في مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يدفع إلى

---

[٢٨] **ثناء فؤاد، المصدر نفسه، ص١٣٥.**

[٢٩] **المصدر نفسه، ص١٣٥.**

[٣٠] **هيفاء احمد، الإصلاح السياسي في مصر، من ملف القسم السياسي(الملف السياسي)، العدد١٩، من إصدارات مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ٢٠٠٦، ص٢٧.**

ضرورة إصلاح هذه الأوضاع قبل أن تتفاقم أكثر مما هي عليه الآن والحقيقة الثانية إن هذه الأوضاع تشكل دافعاً قوياً لنمو الإرهاب والتطرف مما يتطلب وضع حد لاستشراء هذه الظواهر المقلقة وبناءاً على الحقيقتين السابقتين تنادي المبادرة الأمريكية بضرورة البدء بعملية الإصلاح والتغيير في منطقة الشرق الأوسط والتي تحددها المبادرة بدءاً من موريتانيا في أقصى اليسار إلى باكستان في أقصى اليمين فضلاً عن ضرورة تكاتف الجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف.

وقد حددت المبادرة ثلاث أهداف رئيسة كمدخل لعملية الإصلاح في المنطقة وهي:

١. تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
٢. بناء مجتمع معرفي.
٣. توسيع الفرص الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الأهداف تحدد المبادرة الوسائل المناسبة لتفعيل هذا الهدف وكيفية تحقيقه فضلاً عن فرص التعاون التي قد تبديها دول مجموعة الثمان المساهمة في انجاز هذه الأهداف[٣١].

حيث بدأت الدعوات الأمريكية عبر وزير خارجيتها السابق كولن باول الذي أعلن مبادرته لترسيخ الديمقراطية في العام العربي مروراً بمبادرة ريتشارد هاس (مدير التخطيط في البيت الأبيض) وانتهاءاً بمبادرة بوش للتجارة الحرة مع الشرق الأوسط ثم جاءت الدعوة الأمريكية الغربية المشتركة للإصلاح على شكل مبادرة صدرت في قمة الثمان المعقودة في نيسان ٢٠٠٤ في (سي آيلاند) والتي حملت عنوان وثيقة المشاركة من اجل التقدم ومستقبل مشترك مع شرق أوسط وشمال أفريقيا[٣٢].

ثم بدأ الموقف الأمريكي بالتطور المستمر نحو الضغط على السلطات المصرية للإسراع في تحقيق الإصلاح، وقد تصاعدت هذه الضغوط خلال الشهور الثلاثة الأولى لعام ٢٠٠٥، وبدأ مسؤولون أمريكان في الإدارة والكونغرس يعمدون للتعليق المباشر على الأوضاع السياسية في مصر[٣٣]، كما أن المتابع لحركة العلاقات المصرية الأمريكية يلاحظ أن واشنطن في عهد الإدارة الحالية جعلت من مسألة الإصلاح ركناً أساسيا في علاقات البلدين.

---

[٣١] **خليل العناني، الشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد١٥٦، نيسان٢٠٠٤، ص٩٨.**

[٣٢] **عبد الله عبد السلام، الحالة المصرية(الإصلاح في مصر بين ضغوط الخارج وعدم حسم الداخل)، ملفات خاصة، مصدر سبق ذكره، ص١.**

[٣٣] **المصدر نفسه، ص(٢-٣).**

ثانياً: رد فعل الحكومة المصرية على هذه الضغوط:

في ظل تصاعد الضغوط الأمريكية على الحكومة المصرية وعدم رغبة الأخيرة تقديم تنازلات داخلية قد تضر باستقرار النظام فقد أقدمت على تقديم تنازلات على صعيد سياستها الخارجية حيث قامت بـ:

١. دور نشط في التسوية الفلسطينية الإسرائيلية، والعمل على رأب الصدع بين الفصائل الفلسطينية، حيث رعت مصر جولات عدة لمفاوضات بينها.
٢. عودة السفير المصري إلى تل أبيب، بعد أن كان قد أُعيد إلى مصر بعد انتفاضة أيلول ٢٠٠٠ الفلسطينية.
٣. التوقيع على اتفاق الكويز وهو بروتوكول المناطق الصناعية بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة[٣٤].

ثم في خطوة لاحقة أقدمت السلطات المصرية على إرسال كل من عمر سليمان (رئيس المخابرات العامة) ثم رئيس الوزراء (احمد نظيف) إلى واشنطن حيث استطاعا أن يوضحا الإستراتيجية المصرية في الإصلاح التي تستند إلى استمرار الإصلاح ولكن بشكل بطئ ومستقر، وقد أوصل نظيف رؤية حكومته على قدرتها على قيادة المنطقة نحو الإصلاح والديمقراطية والاستقرار وفقاً لرؤيتها وأجندتها وقال نظيف (ليس لدى الولايات المتحدة نوايا تهدف إلى تغيير نظام مبارك مؤكدا أن مصلحتها مع القيادة المصرية)[٣٥]... وقد نجح نظيف في مهمته حيث استطاع إيقاف تدهور العلاقات مع الأمريكان، حيث اقتنع هؤلاء أن بقاء الرئيس مبارك لولاية جديدة مهم ومفيد لمصالح الأمريكان، بالتأكيد كان لزيارة رئيس الوزراء (احمد نظيف) دور في تغيير الرؤية الأمريكية، أو على الأقل تغيير سرعة المطالبة بالإصلاح[٣٦] لان ما يهم الأمريكان هو ضمان مصالحهم لا تحقيق الإصلاح في العالم العربي.

المحور الرابع: دعوات الإصلاح واهم نتائجها في ظل الانتخابات الرئاسية الأخيرة

أولا: دعوات الإصلاح:

فرضت حالة الطوارئ في مصر منذ اغتيال الرئيس الراحل السادات ولا تزال وقد خيمت بطابعها الأمني على الحياة السياسية والاجتماعية للناس، خاصة إنها كانت الدعامة الرئيسة لتكريس الجمود والاستبداد التي تميزت به حقبة الرئيس مبارك باسم تحقيق الاستقرار وكذلك وصف النظام المصري بأنه نوع من الملكية الرئاسية، فالرئيس مستمر بالحكم كما لو كان ملكاً وليس للناس حق اختياره مباشرة أو للقوى السياسية حق تغييره أو منافسته، ورغم إن السنوات الأولى لعهد مبارك عرفت نوعاً من الانفراج السياسي لكنها انتهت بنوع من الركود التي جعلت النظام السياسي عبئاً على مواطنيه بدلا من أن يكون عوناً لهم وتضاءلت شرعية النظام بفشله الذريع في تحقيق نهوض اقتصادي راهن عليه

---

[٣٤] **المصدر نفسه، ص٣.**

[٣٥] **محمد جمال عرفه، هل نجح نظيف في تحييد الضغوط الأمريكية على مصر، على موقع أسلام اون لاين، على الانترنيت، ٢٠٠٥/٥/٢١،ص(١-٢).**

[٣٦] **هيفاء احمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.**

كثيرون، وقد روجت صورة لمصر بأنها نمر اقتصادي باقتحام مشروعات كبيرة اثبت الواقع أنها لم تكن مدروسة وذهبت باحتياطي مصر من العملة الصعبة، وكان النظام يراهن على أولوية الإصلاح الاقتصادي، التي دفع الفقراء ثمنه، وانتظر الناس نتائجها فثبت فشله، فبدأت مطالب الإصلاح السياسي تظهر من جديد، وطالب الناس بالحق في المشاركة السياسية في ظل استشراء حالة الفساد، حيث صارت قوى الفساد المتحكمة في اللعبة السياسية وتحركها بما يحقق مكاسبها ومصالحها[٣٧].

واثر ذلك بدأت أصوات المعارضة (بمختلف اتجاهاتها) تعلو مطالبة بضرورة التغيير السياسي، بإدخال تعديلات سياسية على دستور ١٩٧١ وبالمقابل جرت محاولات لاحتواء هذه المطالب، وتم الاتفاق على إجراء حوار بين القوى السياسية والحزب الحاكم، إلا أن هذا الحوار لم يصمد وما لبث أن انهار مع تمسك الحزب الحاكم بعدم المساس بالدستور أو إلغاء حالة الطوارئ[٣٨].

إلا إن قضية الإصلاح السياسي باتت مطلباً عاماً لمعظم المصريين فلم يعد قضية نخبة تهتم بالشأن العام بل أصبحت قضيه رأي عام عبرت عنه كافة مؤسسات المجتمع من أحزاب وقوى سياسية إلى نقابات مهنية وعمالية إلى اتحادات طلابية ونوادي وهيئات تدريس إلى مراكز بحثية وحقوقية وأخيرا (نادي القضاة) الذي دخل معترك المطالبة بالإصلاح، وبذلك أصبح المجتمع المدني بكامله مطالباً بإصلاح النظام السياسي والمجتمع وإزالة العوائق من أمامه كونه من لبنات المجتمع ومكوناته، حيث طالبت قوى المجتمع إلغاء حالة الطوارئ وكافة القوانين الاستثنائية وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف وضرورة مواجهة الفساد المالي والأخلاقي في مؤسسات الدولة المختلفة[٣٩].

وفي إطار دعوات الإصلاح تم عقد اجتماعات للحوار بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، طالبت قوى المعارضة بتعديل مواد دستورية عدة فرفض الحزب الحاكم هذه المطالب ابتداءاً. إلا إن الرئيس المصري فاجأ المجتمع المصري وقواه الحية باقتراح تعديل المادة (٧٦) من الدستور.

ثانياً: أهم نتائج دعوات الإصلاح:

كان قرار الرئيس المصري (حسني مبارك) باقتراح تعديل المادة (٧٦) من الدستور مفاجأة للمجتمع المصري، خاصة في ظل إصرار الحزب الحاكم على عدم إجراء التعديل قبيل إجراء الاستفتاء (كما كان مقرراً) في أيلول ٢٠٠٥، حيث كان الاقتراح متضمناً تعديل المادة (٧٦) لتصبح طريقة الاختيار لرئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب الشعبي بين أكثر من مرشح، وطالب مجلس الشعب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرار هذا التعديل[٤٠]، وهناك من يعتقد أن الضغوط الخارجية (وتحديداً الأمريكية) هي التي دفعت

---

[٣٧] **كمال حبيب، مستقبل التغيير في مصر الحدود والأفاق، على موقع الجزيرة على الانترنيت، ٢٠٠٥/٤/١٧، ص٢.**

[٣٨] **حسن نافعة، مصر إلى أين(انتخابات الرئاسة وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي)، المستقبل العربي، العدد ٣٢٠، تشرين الأول ٢٠٠٥، ص١١.**

[٣٩] **صلاح عبد المقصود، مصدر سبق ذكره، ص(٢-٤).**

[٤٠] **حسن نافعة، مصر إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص١٢.**

النظام المصري لاتخاذ هذه الخطوة، إلا إن هذا الرأي يشكل إجحافا بحق المعارضة الوطنية المصرية، التي كان لضغوطها دور في هذا التعديل، ولمعارضتها لاستمرار هذه الطريقة في اختيار الرئيس وعدها طريقاً غير شرعي لبقاء مبارك في الحكم، خاصة (حركة كفاية) التي رفعت شعاراً لا للتمديد لا للتوريث والتي شكلت نقله نوعية في عمل المعارضة التي بدأت تمثل تحدياً جدياً للنظام.

وفي واقع الأمر لا يمكن إغفال ما للضغوط الخارجية من أهمية في إحداث هذا التعديل مع عدم التقليل من أهمية الضغوط الداخلية، حيث حرص نظام الرئيس حسني مبارك على إظهار التراجع في مسار سياساته وإدخال إصلاحات فعلية تضمن اكتساب شرعية لولايته الخامسة[٤١]. إلا أن النظام المصري رفض إدخال تعديلات على مواد أخرى في الدستور طالبت القوى المعارضة تعديلها مثل المادة (٧٧) التي تخص عدد الفترات الانتخابية حيث طالبت المعارضة أن تكون الولاية للرئيس واحدة ممكن تمديدها لمرة واحدة فقط، مع مطالبتها تعديل المادة (٧٤) التي تمنح صلاحيات واسعة للرئيس منها صلاحيات استثنائية[٤٢]، إضافة إلى ما أحيط تعديل المادة (٧٦) من شروط أفرغت التعديل من محتواه.

وتنبع أهمية خطوة الرئيس مبارك بتعديل المادة (٧٦) من أهمية هذه المادة التي تشكل محور النظام وذلك لسبب بسيط حيث إن دستور (١٩٧١) يركز الصلاحيات بيد الرئيس ويمنحه صلاحيات شبه مطلقة تمكنه من الهيمنة على كافة المؤسسات بما فيها السلطة التشريعية والقضائية ولان تلك الصلاحيات شبه المطلقة تمنح لفرد غير منتخب مباشرة من الشعب فقد كانت المادة (٧٦) تضفي على النظام برمته سمة استبدادية واضحة وبالتالي فأن تعديلها بما يسمح بانتخاب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر بين أكثر من مرشح تجعل من الصعب التشكيك في شرعية النظام[٤٣].

إلا أن هذا التعديل رغم أهميته فانه أحيط بشروط قد أفرغته من محتواه، حيث اقر مجلس الشعب ضوابط الترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية والتي كانت مقررة في أيلول ٢٠٠٥، وتضمنت الشروط لهذه الانتخابات أن يرشح كل حزب من الأحزاب الشرعية مرشحاً يمثلها أما بالنسبة للمستقلين فعليهم أن يحصلوا على عدد من الأصوات من مجلس الشورى ومن مجالس الشعب المحلية مع استثناء مرشحي الأحزاب من هذه الشروط خلال الانتخابات لعام ٢٠٠٥، ونصت الضوابط التي أقرتها السلطة التشريعية (التي يهيمن عليها الحزب الحاكم) على انه ابتداءاً من الانتخابات الرئاسية المقبلة يشترط في أي مرشح لأي حزب أن يكون قد مضى على تأسيس حزبه ٥ سنوات وممارسته للنشاط وحصوله على ما نسبته ٥% من مقاعد البرلمان وان يكون قد مر عام على عضوية المرشح للرئاسة في الهيئة العليا لحزبه[٤٤].

---

[٤١] المصدر نفسه، ص١٣.

[٤٢] طارق البشري، مصر من الإصلاح السياسي إلى الدستوري والعكس، على موقع الانترنيت، أسلام اون لاين، نت، ٢٠٠٥/٥/٢٥، ص٧.

[٤٣] حسن نافعة، مصر إلى أين، ص١٣.

[٤٤] احمد فتحي، ضوابط الترشح لرئاسة مصر تحجم المنافسة، على موقع أسلام اون لاين على شبكة الانترنيت، ص١.

وعموماً أغلقت هذه الشروط الباب أمام ترشيح منافسين حقيقيين للرئيس في هذه الدورة كما في الدورة اللاحقة خاصة في ظل هيمنة الحزب الحاكم على المجالس المنتخبة بمجملها. وفي تعليق على هذه الاشتراطات سنكتفي بقول الباحث (محمد السيد سعيد) أن (رئيس الدولة الذي يرأس الحزب الحاكم يعين من ينافسه في الانتخابات)[٤٥]، وفي واقع الأمر فقد افرغ التعديل من محتواه بهذه الاشتراطات التي اقرها مجلس الشعب.

أما بالنسبة لموقف المعارضة، فقد رفضت هذا التعديل ورأت انه غير كاف وطالبت بتعديل مواد أخرى من الدستور كالمادة ٧٤ و٧٧ من الدستور[٤٦]، وبعد إقرار شروط الترشيح عارضت إجراء الاستفتاء الا انه تم اجراء الاستفتاء والانتخابات بدون الاهتمام بموقف المعارضه.

ولقد طالبت قوى المعارضة إصلاح النظام الذي اقتصر على تعديل طريقة اختيار الرئيس عبر الانتخابات المباشرة مع السماح للمعارضة بالتعبير عن رأيها بصورة واضحة ومباشرة، إلا إن هذا الإصلاح اقتصر على هذين المتغيرين مع رفضه إدخال إصلاحات أخرى في الوقت الراهن، ومع استمرار طلب المعارضة إلغاء حالة الطوارئ أصر النظام على استمرار حالة الطوارئ حتى حين، وان تطبيقها لا يشمل سوى مواجهة حالات الإرهاب (حسب قول المسؤولين). وان المعارضة طالبت النظام بتحقيق الإصلاح، إلا إن واقع الحياة السياسية المصرية تؤكد أن أحزاب المعارضة نفسها تحتاج إلى إصلاح فقد أصابها الجمود وهي تفتقر إلى التطور ولا تمارس الديمقراطية الداخلية والكثير من زعاماتها قد بقيت في مناصبها لفترات طويلة وهي في اغلبها ليست مؤهلة لتداول السلطة أو لملء الفراغ في حال حصوله في أعلى مراتب الدولة، والإصلاح لابد أن يشمل هذه القوى كما يشمل النظام السياسي. وفي ظل هذا الواقع للنظام ومعارضيه تم إجراء الانتخابات الرئاسية لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر بين أكثر من مرشح.

ثالثاً: الانتخابات الرئاسية:

بدأت الحملة الانتخابية لاختيار رئيس الجمهورية في مصر يوم ١٧/آب/عام ٢٠٠٥ وكان هناك تسعة مرشحين عن أحزاب المعارضة في مواجهة الرئيس حسني مبارك، الذي ترشح لولاية خامسة، إلا إنها الولاية الأولى التي تجرى على أساس التنافس بين أكثر من مرشح، سبعة من المرشحين التسعة غير معروفين إما الاثنان الباقيان فهما نعمان جمعة (زعيم حزب الوفد) وأيمن نور (زعيم حزب الغد)، فتنافسا للفوز بأصوات المعارضة، رغم إنهما لم يمثلا إلا نفسيهما وحزبيهما، نظراً إلى عدم وجود ما يمكن تسميته مرشح المعارضة، وقد عانى كل منهما من مشكلة خاصة به، فبينما عانى نعمان جمعة من رفض المعارضة لترشيحه، في ظل خروجه على إجماعها، حيث أحست (المعارضة) أنها طعنت في ظهرها، عندما رشح نفسه لانتخابات رئاسية قد أجمعت المعارضة على مقاطعتها، أما أيمن نور فقد اتسم خطابه بالبعد عن الكياسة، فقد عانى من شكوك أحاطت

[٤٥] **المصدر نفسه، ص٢.**

[٤٦] **للمزيد من التفاصيل انظر هيفاء احمد، مصر بين الإصلاح السياسي والتعديل الدستوري، أوراق افريقية، العدد١٤٤، ، أيار ٢٠٠٥، ص (١٣- ١٥).**

بطبيعة علاقته بالولايات المتحدة، خصوصاً في ضوء موقفها من قضية اعتقاله[٤٧]، ثم تم إجراء الانتخابات الرئاسية يوم السابع من أيلول ٢٠٠٥ حيث شهدت مكاتب الاقتراع إقبالا ضعيفاً خلال أول انتخابات رئاسية تشهد مصر، ورغم أن الانتخابات محسومة سلفاً لصالح حسني مبارك، بسبب ضعف منافسيه ألا انه اعتبر إن نسبة المشاركة مهمة له، فهو يأمل في تأسيس ولايته الخامسة على تفويض شعبي له، وكان الحزب الوطني الحاكم يأمل في تحقيق نسبة مشاركة تصل إلى ٥٠% على الأقل، ألا انه يبدو أن قدرته على الحشد كانت ضعيفة، وشهدت عمليات الاقتراع بعض التجاوزات مثل تعرض بعض الناخبين لضغوط أمناء سر اللجان للتصويت لصالح مرشح الحزب الحاكم، ورداءة الحبر الفسفوري مما يمكن من محوه بسهولة فور استعماله وغيرها من الحالات[٤٨].

وفي ظل مشاركة ما نسبته ٢٣% من الذين يمتلكون حق التصويت فأن الرئيس المصري حسني مبارك حصل على ٨٨،٦%من أصوات الناخبين[٤٩] الذين شاركوا بالتصويت فيما حصل أيمن نور على ٧% من الأصوات ونعمان جمعة على ٣%. وفي ظل هذه النسبة فلا يستطيع النظام القول أن الرئيس قد حصل على تفويض شعبي قوي، حيث لم يصوت لصالح إعادة ترشيحه إلاّ ما لا يزيد على ٢٠% من أصوات الشعب المصري، وربما يعود ذلك لعدم وجود مرشح يمتلك القدرة على التنافس هذا أولا وثانياً لان غالبية من شارك بالتصويت هم الذين كان لهم ارتباطات مصلحيه مع الحزب الحاكم، أو هم من أعضائه أو الذين تأثروا بالدعاية المكثفة للإعلام الرسمي أو اقتناعاً بأن الرئيس مبارك يعد أفضل الخيارات المطروحة.

أما الأقلية التي صوتت للمرشحين الآخرين، فهم الذين ضاقوا ذرعاً بسياسات الحزب الوطني ومنحوا أصواتهم لمرشحي المعارضة انتقاماً وليس اقتناعاً[٥٠].

الاستنتاجات

تزايدت دعوات الإصلاح السياسي وتعاظمت بين مطالب المعارضة السياسية والمجتمع المصري مدعوماً بضغوط دولية إعلامية وسياسية، وبين تأكيدات حكومية على حرصها على تحقيق الإصلاح السياسي، بين هذا وذاكً، كانت النتائج محدودة وغير ذات تأثير بل وجيرت لصالح تعزيز بقاء النظام المصري الحالي وبدون أفق تغيير حقيقي، حيث

[٤٧] **حسن نافعة، مصر إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص٢١.**

[٤٨] **جريدة الشرق الأوسط، العدد ٩٧٨١، ٢٠٠٥/٩/٨.**

[٤٩] **جريدة الزمان، العدد٢٢١١، ٢٠٠٥/٩/١٢.**

[٥٠] **حسن نافعة ، مصر إلى أين، مصدر سبق ذكره، ص٢١.**

اقتصر الإصلاح الدستوري على تعديل المادة (٧٦) بدون غيرها، أما الإصلاح السياسي فقد اقتصر على إجراء انتخابات رئاسية في ظل إجراءات اتسمت بنوع من الشفافية، مع السماح بالتعبير عن الرأي بصورة نالت من النظام السياسي، إلاّ أن هذا الإصلاح لم يتوسع ليصل إلى حد تحقيق إصلاح دستوري حقيقي أو تشريعي، أو أطلاق الديمقراطية بدون قيود، مع استمرار تقييد حريات تشكيل الأحزاب السياسية أو تحرير الصحافة ووسائل الإعلام، فلا زالت صلاحيات الرئيس واسعة بدون قيود وعلى حساب مؤسسات الدولة المختلفة ولايزال سيف قوانين الطوارئ مسلطاً ومقيداً للحريات المختلفة الشعبية والسياسية. ان قضية الإصلاح في مصر لاتزال مقيدة بجملة قيود وتحتاج للمزيد من الضغوط والتحرك الشعبي الداخلي مع السعي لإصلاح الذات من قبل قوى المعارضة السياسية المختلفة.